

Distr.: General
5 May 2015
Arabic
Original: French

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

تدابير للتشجيع على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وتحقيق أهداف قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط

تقرير مقدم من الجزائر*

١ - ترى الجزائر في إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية تطبيقاً للمادة الثامنة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إسهاماً فعالاً في توطيد السلام والأمن الإقليميين والدوليين وفي تدعيم نظام عدم الانتشار وتحقيق أهداف نزع السلاح النووي.

٢ - ومن ثم فهي تضطلع، من هذا المنطلق، بأنشطتها الرامية إلى تشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم. أما عن المنطقة التي تنتمي إليها جغرافياً، فلقد أيدت إعلان منظمة الوحدة الأفريقية الخاص بكفالة خلو أفريقيا من الأسلحة النووية. ومن دواعي غبطتها أن معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا (معاهدة بليندايا) دخلت حيز النفاذ، ولقد كانت ثالث بلد أفريقي يصدق عليها في ١١ شباط/فبراير ١٩٩٨.

٣ - وانطلاقاً من الروح نفسها، رحّبت الجزائر بإنشاء منطقة مماثلة في كل من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. بموجب معاهدة تلاتيلولكو وجنوب المحيط الهادئ. بموجب معاهدة راروتونغا وجنوب شرق آسيا. بموجب معاهدة بانكوك وآسيا الوسطى. بموجب معاهدة سيميالايتنسك. ولقد أسهمت تلك الصكوك بلا جدال إسهاماً فعالاً في الحد من خطر الانتشار النووي وفي تعزيز السلام والأمن الدوليين.

٤ - وترحب الجزائر بانعقاد المنتدى الذي نظّمته الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا يومي ٢١ و ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ بشأن التجارب القائمة ومدى توافقها

* تصدر هذه الوثيقة بدون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة استعمال الورق

130515 130515 15-07033X (A)



مع مقتضيات إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. فالتجارب التي تم طرحها في المنتدى وهي التجارب المتصلة بالمناطق الخمس التي أنشئت (في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وآسيا الوسطى) وبتفاقي التحقق الإقليميين (اتفاق الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية واتفاق الوكالة البرازيلية الأرجنتينية لحصر المواد النووية ومراقبتها)، أكدت جدوى إنشاء منطقة من هذا القبيل في الشرق الأوسط إلا أنها أوضحت في الوقت نفسه أنه كيما تصل تلك العملية إلى منتهاها لا بد أن تتوافر بين الدول المعنية كافة ثقة متبادلة وإرادة سياسية مشتركة وأبرزت كذلك الدور الحاسم لمنظومة الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية والدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية. وفي هذا السياق، تعرب الجزائر أيضا عن تقديرها للوكالة الدولية للطاقة الذرية لقيامها بإعداد وثائق معلومات توطئة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٥ - وتحرص الجزائر على أن تؤكد مجددا أهمية وصحة هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط باعتباره مطلباً ثابتاً يحظى بالأولوية لدى المجتمع الدولي. وما زالت على تمسكها بهذا الهدف باعتباره عنصراً لا غنى عنه لكفالة استقرار دول المنطقة وأمنها. فتحقيق هذا الهدف أمر من شأنه أن يعزز السلام والأمن ويوطد أركانهما على الصعيدين الدولي والإقليمي.

٦ - وتؤكد أن هدف إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط يجسد احتياجاً فعلياً للأمن خاص بالمنطقة. ومن ثم فهو يرتكز إلى أساس سياسي وقانوني خاص من حيث أنه كان موضوعاً لقرار بشأن الشرق الأوسط اتخذ عام ١٩٩٥ خلال مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديداتها. ويشكل ذلك القرار جزءاً لا يتجزأ من حل توفيقى شامل حدا الدول العربية الأطراف في معاهدة عدم الانتشار على قبول تمديد المعاهدة في عام ١٩٩٥ إلى أجل غير مسمى مقابل إنشاء خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

٧ - وتود الجزائر أيضاً أن تذكر بأنه في الوثيقة الختامية للمؤتمر الثامن لاستعراض المعاهدة، أُعيد تأكيد أهمية ذلك القرار وصلاحيته إلى أن تتحقق أهدافه ومقاصده. وطبقاً لتلك الوثيقة كان من المفروض أن يُعقد في عام ٢٠١٢ مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. إلا أن هذا الهدف لم يتحقق للأسف حتى الآن بسبب رفض إسرائيل. ولقد شاركت الجزائر مع شركاء عرب آخرين في المفاوضات التي أجراها الميسر ياكو لايفاف (فنلندا) ودعمت جهوده الرامية إلى إنجاح تلك العملية. ومن ثم فهي تدعو مجدداً إلى إنشاء المنطقة محل الذكر طبقاً لقرار عام ١٩٩٥. وتجدد الإشارة إلى أن الدول الأطراف طالبت إسرائيل صراحة بالانضمام إلى المعاهدة وإخضاع منشآتها النووية لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٨ - وفي إطار العملية التي من شأنها أن تتيح تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط على الوجه الأكمل، اتفقت الدول الأطراف خلال مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ على أن "يدعو الأمين العام للأمم المتحدة ومقدمو قرار عام ١٩٩٥، في ظل التشاور مع دول المنطقة، إلى عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تحضره جميع دول المنطقة وذلك على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية وبدعم كامل ومشاركة تامة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية. على أن يكون اختصاص المؤتمر هو قرار عام ١٩٩٥".

٩ - وتود الجزائر أن تزجي الشكر إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى السيد ياكو لايفاميسر المؤتمر وإلى مقدمي قرار عام ١٩٩٥ على ما بذلوه من جهد. إلا أنها تأسف بشدة لعدم تنفيذ ذلك القرار على الرغم من أنها شاركت هي والبلدان العربية بمهمة وبصورة بناءة وبدافع من حسن النية في مختلف المشاورات التي أجراها الميسر وحضرتها جهات أخرى منظمة، الأمر الذي يرجع إلى موقف إسرائيل الرامي إلى تحويل العملية عن مسارها المقرر وإفراغ قرار عام ١٩٩٥ من مضمونه.

١٠ - ولقد قامت الجزائر، بوصفها دولة طرف في المعاهدة، بالتوقيع، في عام ١٩٩٦، على اتفاق ضمانات شاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وهي تنقيد تماماً بالتزاماتها والتعهدات التي قطعتها على نفسها في إطار المعاهدة. وترى في تنفيذ أحكام المعاهدة بحذافيرها وفي انضمام الجميع إليها، ولا سيما في منطقة الشرق الأوسط، شرطين ضروريين لكفالة سلامة المعاهدة وحجيتها ومصداقيتها.

١١ - ودأبت الجزائر على تأييد الجهود والمبادرات الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. ففي إطار المجموعة العربية تشارك في إعداد القرار المتعلق بخطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط وتؤيد القرار المتعلق بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط اللذين تتخذهما سنويا الجمعية العامة. وتؤيد أيضا القرار المعنون "تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية في الشرق الأوسط" الذي اعتمد المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠١٤ أحدث نسخة منه (GC(58)/RES/16) وشاركت في إعداد القرار المعنون "القدرات النووية الإسرائيلية" الذي اعتمد في الدورة العادية الثالثة والخمسين للمؤتمر العام للوكالة في عام ٢٠٠٩ (GC(53)/RES/17) وهي تُرحب بأي مبادرة يضطلع بها تحت رعاية الأمم المتحدة ويكون من شأنها أن تطلق عملية تفاوض حقيقية تفضي إلى تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ وفقا لما ينص عليه.